مدير مركز ابن الهيثم الطبي للأمومة والطفولة لـ«الثورة»:

الصحة الإنجابية تتأثر سلباً بانتشار الأمية والبطالة وبتقاليد المجتمع وعاداته

تنظيم الأسـرة ضـرورة لخفض معدل النمو السكاني المرتفع في اليمن

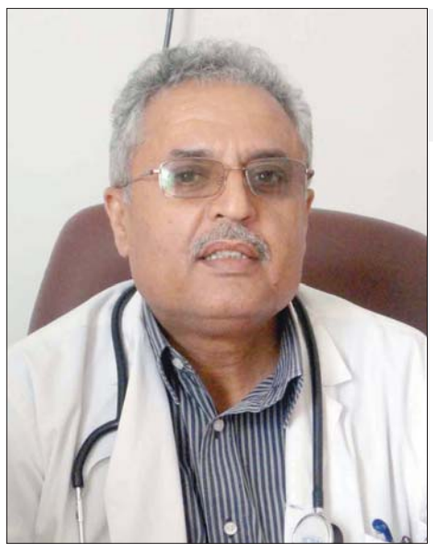

الثورة / شوقي العباسي

●،، قال مدير مركز ابن الهيثم الطبي بمديرية شعوب بأمانة العاصمة الدكتور مطهر شرف الدين إن معدلات وفيات الأمهات في اليمن «مقلقة» حيث تبلغ ٣٦٥ حالة لكل مائة ألف ولادة حية، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للحد من هذه الوفيات .

وأوضح أن وضع الصحة الإنجابية في اليمن يعتبر الأقل حظاً في العالم العربي حيث تموت ٣٦٥ امرأة لكل١٠٠٠٠٠ مولود حي كنتيجة للمضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة وفترة بعد الولادة ما يجعل وفيات الأمهات أكبر سبب في وفاة (٤٢٪) بين النساء في سن الإنجاب في اليمن وتقدر وفيات حديثي الولادة بمعدل ٣٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي حيث تمثل وفيات حديثي الولادة ٤٩ ٪ من إجمالي معدل وفيات الرضع، يعتبر الخصوبة الكلي في اليمن من أعلى المعدلات في العالم حيث تقدر نسبة الخصوبة في اليمن بـ٦,٢ ٪.

وأشار إلى أن الاهتمام بمفهوم الصحة الإنجابية يبدأ في الأعمار المبكرة وخاصة لدى الإناث خصوصا وان هناك مشاكل صحية متعلقة بفترة ما قبل الزواج ومشاكل بعد الزواج.

وأشار إلى أن الصحة الإنجابية تؤثر وتتأثر بحالة المجتمع الإجتماعية والاقتصادية والثقافية فهي تتأثر سلباً بانتشار الأمية والبطالة وبتقاليد المجتمع وعاداته ومعتقداته وقيمه كما تتأثر بالبيئة الأسرية والعلاقات المتشابكة بين أفرادها علاقة الأم بالأب وعلاقة كليهما بالأبناء والبنات وعلاقة الأخوة ذكوراً وإناثاً، كما يتأثر مستوى الصحة الإنجابية بتوافر خدمات صحية ذات جودة عالية لتلبي الاحتياجات الصحية لفئات مختلفة ويسهل الوصول إليها.

ولفت إلى أن الرعاية ما قبل الزواج تبدأ من خلال الاهتمام بمفهوم الصحة الإنجابية في الأعمار المبكرة وخاصة لدى الإناث فلا بد من تهيئة الفتاة لهذه المرحلة وليس فقط بعد الزواج، فهناك مشاكل صحية متعلقة بفترة ما قبل الزواج ومشاكل بعد الزواج، وبالتالي فإنه إذا ما أردنا تأمين رعاية صحية جيدة لابد من الانتباه للمشاكل التالية المتمثلة في نقص النمو وأمراض سوء التغذية فالجسم يحتاج إلى غذاء متكامل لتأمين طاقة كافية تساعد على النمو السليم فالفتيات الناقصات النمو معرضات إلى خطر إنجاب أطفال ناقصي وأمراض الحمى الروماتزمية التي تنجم عن الإصابة المتكررة بالتهاب البلعوم واللوز، مثل هذه الإصابات تؤثر على القلب وتؤدي إلى تغيرات مزمنة وبشكل خاص على صمامات القلب وعند الحمل تتفاقم الحالة ويصبح الحمل خطراً على حياة الأم، بالاضافة إلى داء السكري الذي يصيب الأطفال ويحتاجون إلى أخذ مادة الأنسولين يوميا فعند الحمل لابد من الدقة في متابعة العلاج لحماية الجنين، وكذا الإعاقة البدنية مثل: شلل الأطفال أو نتيجة حادث مروري قد ينتج عنها إعاقات تتسبب في مشاكل نفسية وبدنية للسيدات تؤثر على الحياة الزوجية وإنجاب الأطفال.

وأوضح الدكتور شرف الدين أن الزواج والحمل المبكر يعرض الفتيات لخطر كبير بسبب عدم اكتمال النضج، ومن الأفضل صحيا عدم حدوث أول حمل قبل سن الثامنة عشرة لما فيه من أضرار على المرأة والجنين،لافتاً إلى ضرورة مراجعة الحامل المركز الصحي أثناء فترة الحمل) ٨(زيارات منذ بدء تشخيص الحمل وذلك لإجراء فحص طبي يتضمن (تحاليل الدم والبول، جرعات كزاز، فحص أسنان، تهيئة الأم للإرضاع الطبيعي فيجب التأكيد على أهمية البدء بالإرضاع بعد الولادة مباشرة وعدم استعمال المحاليل السكرية)، مؤكداً على أهمية أن تراجع الحامل فوراً لدى حدوث أي حالة طارئة ويجب التأكيد على الحامل على الولادة في مؤسسة صحية وعلى أيدٍ مدربة للوصول إلى ولادة آمنة ولا بد للمرأة من الحصول على رعاية صحية أثناء فترة النفاس وضرورة الاهتمام بتغذيها ونظافتها الشخصية.

أهمية تنظيم الأسرة

وعن أهمية تنظيم الأسرة وفوائده ودوره في خفض وفيات الأمهات وكذا خفض معدل النمو السكاني في اليمن أوضح مدير مركز ابن الهيثم الطبي أن تنظيم الأسرة هو سلوك حضاري يوفر للزوجين خياراً مناسباً للتحكم بموعد البدء بإنجاب الأطفال وعددهم والفترة الفاصلة بين الواحد والآخر ومتى يجب التوقف عن الإنجاب كل حسب ظروفه ومقدرته وموافقة الزوجين ضمن الإطار الصحي الذي يركز على صحة الأم والطفل.

وأشار إلى فوائد تنظيم الأسرة المتمثلة في تلافي وفيات الرضع وخفض إصابة النساء بفقر الدم وخفض معدل نمو الأسرة وهذا يساعد على تحسين مستوى الحياة والصحة وكذا الحد من الصعوبات الاقتصادية المصاحبة لكثرة الأولاد وحماية النساء العليلات من أخطار الولادة، بالإضافة إلى الحد من الإصابة من سوء التغذية للأم والطفل، بالإضافة إلى أن تنظيم الأسرة عامل أساسي في خفض معدلات النمو السكاني في اليمن البالغ٣ ٪سنوياً.

وحول توفر وسائل تنظيم الأسرة قال: تتوفر وسائل تنظيم الأسرة مجاناً في المراكز الصحية وهي:اللوالب – حبوب البسيطة – الحقن– الواقي الذكري، موضحاً أن لكل أسرة وسيلة تنظيم خاصة بها يتم اختيارها من الزوجين بعد التشاور مع المسئول الصحي تبعا للوضع الصحي للمرأة، مشيراً إلى أن وزارة الصحة العامة للسكان أعلنت مجانية تنظيم الأسرة والولادة ورعاية الطوارئ التوليدية .

وقال الدكتور شرف الدين: إن المؤشرات المتوفرة عن الصحة الإنجابية مازالت تشير إلى أن هناك حاجة لجهد أكثر تركيزاً لتوسيع وديمومة الخدمات في اليمن خصوصا للسكان الفقراء والمحرومين من الخدمات.

واختتم حديثه قائلاً: لابد من إشراك الرجل والمرأة بالقرار الإنجابي للأسرة لتحقيق مستوى أفضل للصحة الإنجابية ، وتقديم هذه المفاهيم لكل من الشباب والشابات في عمر مبكر فالصحة الإنجابية لم تعد من اهتمام النساء المتزوجات وهن في سن الإنجاب فقط وإنما مسؤولية الجميع في كافة المراحل العمرية.

دراسة علمية تحذر من مخاطر النمو السكاني في اليمن

تقرير/شوقي العباسي

●،، يشكل النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية في اليمن وهو ما تشير إليه التحليلات والتقارير التي تؤكد أن عدد سكان اليمن سوف يتجاوز خمسين مليون نسمة بحلول عام٢٠٣٣ م، إذا ما استمر ارتفاع معدل الخصوبة والذي يصل في الوقت الراهن إلى٦.١ طفل أو طفلة لكل سيدة يمنية.. ورغم تراجع المعدل خلال العقد الأخير من ٣.٥ إلى ٣فإنه ما يزال من بين أعلى المعدلات العالمية وهذا يؤثر سلباً على عدم توافق وتناسق نصيب الفرد مع الموارد الطبيعية، وكذا تأثيره على المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية..

وفي دراسة حديثة حذرت من مخاطر ومعقوات ارتفاع النمو السكاني في اليمن وهو عبارة عن تحليل علمي يسمى (الرابيد) يستند على المعلومات الدقيقة أوضحت مخاطر الزيادة السكانية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي في اليمن.

هذا التحليل يبرز جملة من التحديات والمعوقات السكانية التي تواجه بلادنا خلال الأعوام القادمة نتيجة لهذه الزيادة السكانية مما يجعلنا نقف بجدية وبنظرة عميقة وفاعلة للحد من هذه التحديات والمعوقات كون نتائجها ليس من السهولة بمكان تجاوزها إذا ما بدأنا بالحلول الناجعة وذلك بتكثيف الجهود الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية وقادة الرأي للحيلولة دون الوصول إلى الانفجار السكاني والذي يعني تدني نصيب دخل الفرد إلى مستواه الأدنى.

وبالعودة إلى ما تطرق إليه التحليل الذي شمل الفترة من ٢٠٠٨-٢٠٣٣م واعتمد على فرضيتين محتملتين، فالأولى في حالة استمرار معدل الخصوبة على ما هو عليه الوقت الراهن١-٦ طفل/ طفلة لكل امرأة يمنية فيما الفرضية الثانية متضمنة حالة انخفاضه إلى ٣.٣ بحلول عام ٢٠٢٠م وهو ما يتوافق مع السياسة الوطنية للسكان..

إن المخاطر والمعوقات التي أوردها التحليل (الرابيد) تشير إلى مخاطرالزيادة السكانية ويجب أخذها بجدية.. حيث انتهت إلى أن عدد سكان اليمن سوف يتجاوز الخمسين مليون نسمة في حال إن بقي النمو السكاني على ما هو عليه في الوقت الراهن، ويرى التحليل أن هذا العدد السكاني سوف يحتاج إلى خلق ٢.٢ مليون فرصة عمل.. أما عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي فسيبلغ ٧.٤١ مليون طالب وطالبة، هؤلاء يحتاجون إلى ٠٩٤ ألف مدرس ومدرسة.. وعن أثر تلك الزيادة السكانية على القطاع الصحي أوضح التقرير أن الحاجة ستصل إلى ما يزيد عن ٦١ ألف طبيب وطبيبة، طبعاً هذا العدد من الأطباء إذا ما قرأناه بتحليل عقلي وعلمي سيظهر لنا أنه ليس من السهل تحقيقه. أما تأثير الزيادة على صعيد الموارد الطبيعية فإن الاحتياج من الموارد المائية سوف يبلغ ٢٩٣٨ مليون متر مكعب فضلاً عن عدد من الآثار الأخرى المرتبطة باحتياجات الطاقة والأمن وغيرها من الاحتياجات الخدمية الأخرى التي ستصبح مشكلة خطرة على نمو البلد بشكل عام، اما في حالة انخفاض الخصوبة إلى ٣.٣ بحلول عام ٢٠٢٠م فإن عدد السكان من المتوقع أن يصل إلى ٣٤مليون نسمة في عام ٣٣٠٢م.

إذن يبقى علينا أن نقف أمام هذه المخاطر من خلال توجيه مجمل السياسات السكانية إلى قنواتها السلمية والمباشرة لتحقيق الأهداف الكبرى لها وبمنهج علمي يستند على الخطط الرقمية المستهدفة.

وبطبيعة الحال فإن هناك جملة من العناوين التي تحتاج إلى جهد كبير في إنجاح السياسات السكانية منها التشتت السكاني الواسع وتنامي الطلب على الخدمات الأساسية والمنافع العامة والاسكان، إضافة إلى تزايد الهجرة الداخلية وعدم توفر فرص عمل كافية لها، وهذا لا شك يفضي إلى خلق آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ويضعف جهود التنمية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين وخاصة في المجالات الخدمية.. وليس بخاف على أحد أن الحكومة تسعى إلى الحد من هذه المخاطر السكانية عبر جملة من السياسات السكانية التي حققت نجاحات جيدة، ولكنها تحتاج إلى فاعلية أكبر بحيث تترجم إلى نتائج ملموسة.. ولا شك أن الحكومة تقترب من طبيعة المشكلة السكانية وكذا مفهوم القضية من الناحية النظرية والمفاهيم وتوضيحها لقادة الرأي وصناع القرار في بلادنا.

امام اجتماع البنك الدولي ولجنة الخبراء بواشنطن

رمزية الارياني تعرض (التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية)

■ رمزية الارياني

الثورة /متابعات

شاركت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الارياني في الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن سبتمبر الماضي بحضور وزراء المالية وصناع القرار من كل دول العالم.وناقشت الجلسة العامة قضايا المساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) وتم مناقشة الحلول للتحديات العالمية بالإضافة مناقشة النوع الاجتماعي إذ سيصدر تقرير من البنك الدولي حول النوع الاجتماعي لتقليل الفجوة بين الجنسين .وتناولت الارياني خلال مشاركتها بورقةعمل التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية الذي لا ينفصل عن الخلفية الاجتماعية والثقافية للمجتمع وتطور التشريعات الخاصة بالمرأة والقوانين النافذة وتطبيقها.وأضافت إن هناك حركة إصلاح سياسي، حقيقية تهدف إلى اتساع نطاق المشاركة ألاقتصاديه والسياسية للمرأة ،وأصبح مفهوم التنمية يقاس بمدى تنمية المرأة ويشمل معايير المتغيرات مثل: قياس مستوى الحريات العامة.. ومساحة المشاركة ألاقتصاديه والسياسية كما أن قياس التنمية في معظم الدول العربية بمدى تطور التعليم ونسبة ألاميه بين النساء والرجال ومستويات المعيشة وعامل التواصل والاتصال الذي وفرته سبل الاتصال الحديثة ، كما أوضحت وضع المرأة في اليمن من حيث التعليم،كما تطرقت إلى مفاهيم النوع الاجتماعي وأهمية إدراجه في الخطط والسياسيات العامة واثر إدماجه في خطط التنمية وأهمية إزالة التمييز بين الرجال والنساء،وأوضحت أهمية تعليم المرأة العربية فهي بحاجه إلى ثوره تعليمية فمناهجنا المدرسية لازالت تعمق مفهوم الأدوار النمطية للنساء في مختلف دول العالم العربي.من جهة ثانية حضرت الارياني اجتماع المجلس الأعلى للخبراء الاستشاريين في البنك الدولي كممثلة للشرق الأوسط وكان الاجتماع بحضور كلا: من وزراء التنمية والأسرة في النرويج وتركيا و الدنمارك ورواندا وبلوفيا ونيجيريا والأمينة العامة للأمم المتحدة لشؤون المرأة ونائب رئيس البنك الدولي .وخلال الاجتماع تم مناقشة أهمية التقرير الذي أصدره البنك حول تحقيق المساواة بين النساء والرجال في العالم و أهميه الإحصائيات التي وردت في التقرير والعمل على الترويج لها عبر الإعلام في دول العالم كما تم نقاش وضع النساء في العالم الثالث ودورهن في التنمية الاقتصادية في بلدانهن وكيف يمكن ردم الفجوة بين النساء والرجال في التعليم والصحة ومواقع اتخاذ القرار .

دراسة: التحيز ضد المرأة لايزال مستمراً

الثورة /متابعات

●،، أكدت دراسة حديثة للجامعة الأمريكية بالقاهرة أن التحيز ضد المرأة لايزال مستمرا على الرغم من التغييرات التي طرأت على قوانين الأسرة، كما أكدت الدراسة أن هناك المزيد من الاحتياجات الواجب تلبيتها من أجل السماح للسيدات بمعرفة حقوقهن .

وذكرت الدراسة بحسب جريدة «الأهرام» أن إصلاح النظام الخاص بقانون الأسرة في مصر على مدار السنوات العشر الماضية كان محصلة صراع طويل لدعم وضمان حقوق المرأة، وقد نتجت عملية الإصلاح بواسطة ثلاثة قوانين جديدة للأسرة، وهي القوانين التي تم تقديمها في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٤ منحت السيدات الحق في السفر خارج البلاد دون الحصول على موافقة خطية من الزوج.

الدراسة أجريت بالجامعة الامريكية تحت توجيه من مشروع يحمل عنوان «مشروع تمكين المرأة» الذي يتم تمويله من جانب قسم التنمية الدولية بالحكومة البريطانية ، وقد حملت الدراسة اسم الإصلاحات الحديثة في قوانين الأحوال الشخصية وتمكين المرأة.

وكشفت الدراسة أن قوانين الأحوال الشخصية محدودة في قدرتها على تقوية حقوق المرأة القانونية خاصة أن العلاقة بين الإصلاحات القانونية، والتغييرات الاجتماعية ليست بالعلاقة البسيطة ، وهناك عوامل تؤثر عليها مثل نواقص التشريعات والصعوبات التي توجد في عملية التطبيق، وتأثير المواقف الاجتماعية والمستندات الثقافية، ويمثل كل ذلك تحديات أمام فاعلية القوانين، خاصة أن الحاجة قد تزايدت من أجل التركيز بشكل أكبر علي تعليم الأجيال الجديدة بناءً على معايير المساواة والعدل واحترام الآخرين.

خطة لتحسين الصحة الإنجابية وصحة الطفل عبر التغذية الجيدة

الثورة /

●،، وضعت منظمة الصحة العالمية خطة تلزم الدول الأعضاء وشركاء التنمية بتطبيق تدخلات غذائية وسياسات بشأن الرعاية الصحية لتحسين حياة الأمهات وأطفالهن.

وتمت مناقشة التدابير، التي سترد في تقرير للمنظمة بعنوان «تغذية الأمهات والرضع والأطفال»، اليوم خلال اجتماعات الدورة الرابعة والستين لجمعية الصحة العالمية في جنيف.

وتحدد الخطة أولويات لمعالجة سوء التغذية عند الأطفال والوزن الناقص عند الولادة وأيضا ارتفاع معدلات السمنة بالإضافة إلى سوء التغذية والبدانة لدى الأمهات ونتائج عدم الحصول على الفيتامينات والمعادن اللازمة للأطفال والأمهات.

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة كانت أوزانهم تقل عن المعدل الطبيعي عام٢٠١٠ م، بينما تقزم أكثر من ١٧٠ مليون آخرين كما ازدادت معدلات نقص فيتامين (أ) والأنيميا.

وتتسبب سوء التغذية بكل أشكالها في إعاقة النمو الطبيعي للأطفال وتؤثر على الصحة الإنجابية ونظام المناعة بالجسم وتهدد من بقاء الأطفال على قيد الحياة.

وأشارت منظمة الصحة إلى أن معدلات البدانة المتزايدة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض والأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب تلقي بثقلها على الصحة ومن الصعب معالجتها مع محدودية الموارد.

وقد تم كشف النقاب عن هذه الخطة عندما سلط الأمين العام، بان كي مون، الضوء على الصحة الإنجابية خلال زيارة رسمية إلى نيجيريا زار خلالها مستشفى ومركزا للرعاية الصحية.

وأشاد الأمين العام بالحكومة النيجيرية لإصدار قوانين جديدة بهدف تسهيل توفير الرعاية الصحية في البلاد.

وفي لقاء مع الرئيس النيجيري، جوناثان غودلاك، في العاصمة أبوجا، قال الأمين العام إنه يأمل أن تحذو بقية الدول حذو نيجيريا.

المصدر: الأمم المتحدة